

سلسلة دراسات وبحوث
في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تقويم الاستثمارات الأجنبية في مصر بين المستهدف والواقع

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

تقويم الاستثمارات الأجنبية في مصر بين المستهدف والواقع

◆ - تمهيد

تحتاج الدول النامية الفقيرة إلى استثمارات للمساهمة في عملية التنمية حتى تلحق بركب الدول الغنية أو على أضعف الإيمان تكون قريبة منها ، وتبذل الحكومات كل جهدها لجذب الاستثمارات من خلال سبل ووسائل تحفيز مختلفة ، وهذا هو المستهدف المنشود ، ولكن لو نظرنا إلى الواقع العملي نجد أن هذه الغاية لم تتحقق بالمستوي المنشود ، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب تحتاج الدراسة والتحليل والتقويم واستقراء مؤشرات تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة للتصويب والتطوير إلى الأحسن ، وهذه هي الغاية من هذه الورقة والتي تدور حول جدوى الاستثمارات الأجنبية بين المستهدف والواقع .

◆ - الاستثمارات الأجنبية : المستهدف المأمول

إن غاية الغايات من جذب الاستثمارات الأجنبية هو تحقيق التنمية وزيادة الإنتاج القومي وهذا بدوره يقود إلى سلسلة من التفاعلات التي تنتهي بزيادة متوسط دخول الأفراد وتوفير حياة كريمة عزيزة.

ويتفرع من هذه الغاية مجموعة من الأغراض منها على سبيل المثال :

- إيجاد فرص عمل لأكبر عدد من الشباب الفقير القادر على العمل .
- تحديث الصناعة القومية في ضوء التطورات العالمية .
- إدخال التكنولوجيا الحديثة لصناعات استراتيجية تخدم الأجيال القادمة .
- دعم الصادرات وإصلاح نظام المدفوعات والمساهمة في سد عجز الموازنة .
- تطوير خدمات العلاج والتعليم وما في حكم ذلك من خدمات ضرورية وأساسية .

ولقد قامت الحكومة بوضع مجموعة من السياسات وأصدرت العديد من القوانين لجذب الاستثمارات الأجنبية مثل الإعفاءات الضريبية وإنشاء الهيئات والإدارات المخصصة لتقديم الخدمات للمستثمر الأجنبي ، كما عقدت مئات الندوات والمؤتمرات وأرسلت العديد من الوفود الحكومية إلى الخارج ونحو ذلك .

ويتساءل الشعب : هل استطاعت الحكومة جذب الاستثمارات الأجنبية ؟ ، وهل ما أمكن جذبه حقق المقاصد المنشودة ؟ ، وهل العائد القومي من هذه الاستثمارات يكافئ التضحيات مثل الإعفاءات الضريبية والامتيازات الخاصة ؟ ، وهل نركن إلى الاستثمارات الأجنبية ولا نحفز الاستثمارات المحلية؟.

هذه التساؤلات وغيرها سوف نقوم بالرد عليها في الفقرات التالية والتي تتعلق بتقويم الواقع واستقراء مؤشرات للمستقبل.

◆ - واقع الاستثمارات الأجنبية : تحليل وتقويم

تؤكد الإحصائيات أن الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في التنمية لم تحقق المقاصد المنشودة بالرغم من المزايا والامتيازات، في حين أن الاستثمارات المحلية هي التي قامت بالعبء الأكبر في التنمية.

فلقد دلت الأرقام المنشورة عن الدولة بأن الاستثمارات الأجنبية لا تزيد عن ٣,٦ مليار دولار محله على النحو التالي :

- ٢٠٠٠ مليار استثمارات في مجال البترول .
- ١٠٠٠ مليار في البورصة .
- ٠,٥ مليار استثمارات مباشرة .

وحتى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشروعات تنموية تركزت حول الصناعات الاستهلاكية والتجميعة، وعندما تنتهي فترة التمتع بالإعفاءات تصفى ، وأما الاستثمارات في البورصة وهي لا تزيد عن مليار دولار وكان شرها أكثر من نفعها، كما سببت تقلبات وخسائر جسيمة ولاسيما لصغار المستثمرين المصريين.

كما أن بعض الاستثمارات المباشرة تركزت حول تقديم بعض الخدمات المصرفية والاستشارية والإعلامية والتي لا تعبأ بالتكوين الرأسمالي لخدمة الأجيال المقبلة ، ناهيك عن الاستثمارات الإعلامية والثقافية التي أفسدت سلوكيات وثقافات وقيم وعادات المجتمع المصري الأصيل أقباطاً ومسلمين ، كما ساهمت في طمس الهوية المصرية العريقة ونشر الفساد ولا سيما بين طبقات الشباب من الجنسين .

من التحليل السابق البسيط نرى أن جدوى الاستثمارات الأجنبية في مصر ضعيف أي لا جدوى له ولا يعول عليه .

وإذا كان البعض ما زال يعارض ويقول أن تلك الاستثمارات قد نجحت في تحقيق المنشود منها ، فما تفسيرهم في الظواهر الاقتصادية والمالية الآتية :

- الزيادة المستمرة في معدل البطالة ؟
- العجز الكبير في ميزان المدفوعات ؟
- العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة .
- تصفية الشركات بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي .
- الاعتداءات على أموال البنوك والهروب بها .
- انتشار الفساد المالي .

◆ - الاستثمارات العربية - العربية أولى بالرعاية من الأجنبية

من التناقضات أن استثمارات الدول العربية في الدول غير العربية يتجاوز ٢٥٠٠ مليار دولار حسب الإحصائيات والتقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية بينما الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول العربية لا يزيد عن عشرة مليارات دولار أى حوالى ٠,٧% من الاستثمارات العالمية ، وأن حجم المعاملات البينية بين الدول العربية لا يزيد عن ٨% .

ويُستنبط من ذلك أن أموال العرب تهاجر إلى خارج الدول العربية ، ويعني ما سبق أن البيئة الاستثمارية في معظم الدول العربية طاردة للاستثمارات وليست جاذبة لها وأنها دول استهلاكية .

كما يُستنبط كذلك من الإحصائيات السابقة أنه يجب التركيز ليس على جذب الاستثمارات الأجنبية بل توفير المناخ الاستثمارى الآمن والخالى من كافة صور الفساد السياسى والاقتصادى الذى يُعتبر طارد للاستثمار أو على أضعف الإيمان ليس جاذباً له .

ويرى علماء الاقتصاد الإسلامى أنه لا يجوز شرعاً التحيز للاستثمار الأجنبى بإعطائه العديد من الامتيازات ويحرم المستثمر المواطن أو العربى من تلك الامتيازات كما أن تعاليم الإسلام تفرض على المسلمين استثمار أموالهم فى بلاد المسلمين أولاً حتى تكون خيارات المسلمين للمسلمين وفقاً للقاعدة الشرعية الولاء للمؤمنين.

◆ ماذا يحدث لو أن الاستثمارات العربية المهاجرة رجعت إلى الدول العربية :

تؤكد الإحصائيات أن الاستثمارات البينية بين الدول العربية لا تزيد عن ٨% فماذا يحدث لو تم إصلاح في البيئة الاستثمارية لجذب الأموال المهاجرة ؟ على أضعف الإيمان يكون هناك تحرير هذا المال من سيطرة الأجانب وحدث تنمية فعلية لاقتصاد الأمة العربية ، ولكن هذا يستوجب ما يلي :

- إجراء تغييرات جوهرية في التشريعات الاقتصادية لتحرير وتأمين رأس المال .
- تطهير البيئة الاستثمارية من الفساد السياسي والاقتصادي .
- إصلاح النظام النقدي للمحافظة على قيمة الاستثمارات .
- دراسات جدوى موضوعية للمشروعات العربية المشتركة في المجالات الاستراتيجية .
- إعادة النظر في نظم الجمارك والضرائب .
- تدعيم الحرية وإبداء الرأي وإلغاء القوانين الاستثنائية التي تعتبر طاردة للاستثمار عندئذ يتحقق الخير للناس جميعا.

◆ - الاستثمارات المصرية أولى بالرعاية

إن الأمل معقود على الاستثمارات المصرية سواء موجودة داخل مصر أم بخارجها، وعلى الحكومة أن تعي الدرس الهام وهو لن تتحقق التنمية إلا في بيئة يسود فيها العدل والحرية والمساواة للإنسان ، وبيئة يمان فيها الأمن للإنسان وللمال ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي ومحاربة الفساد بكافة صورته فليست المشكلة الاستثمارات ولكن تهيئة البيئة الصالحة الخصبة لتلقى هذه الاستثمارات وفق ضوابط شرعية ووطنية عندئذ تأتي أموال المصريين من الخارج وتكون خيارات المصريين للمصريين ، متى ذلك ؟ عسي أن يكون قريباً عندما يطبق المشروع الاستثماري الإسلامي .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات